

E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/CN.4/1994/L.12/Rev.1
17 February 1994

ARABIC

Original : ENGLISH

المجلس الاقتصادي
والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

الدورة الخامسة

البند ٥ من جدول الأعمال

انتهاكات حقوق الإنسان في الجنوب الإفريقي:

تقرير فريق الخبراء العامل المعني

اثيوبياً ، اندونيسيا ، جمهورية ايران الاسلامية ، بربادوس ، بنغلاديش ، تونس ، الجزائر* ، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية تنزانيا المتحدة* ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية* ، رواندا* ، زامبيا* ، زمبابوي* ، السنغال* ، السودان ، الصين ، العراق ، غابون ، غانا* ، الكاميرون ، كوبا ، كينيا ، ليسوتو ، ماليزيا ، مدغشقر* ، ملاوي ، موريتانيا ، ميانمار* ، نيجيريا: مشروع قرار

حالة حقوق الإنسان في جنوب إفريقيا

إن لجنة حقوق الإنسان ،

إذ تشير إلى قراراتها ٥/١٩٨٩ المؤرخ في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، و٣٦/١٩٩٠ المؤرخ في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، و٣١/١٩٩١ المؤرخ في ١ آذار/مارس ١٩٩١ ، و١٩/١٩٩٣ المؤرخ في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٣ ، و٩/١٩٩٢ المؤرخ في ٣٦ شباط/فبراير ١٩٩٣ ،

* وفقاً للفقرة ٣ من المادة ٦٩ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

وإذ تشير إلى الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائج المدمرة في الجنوب الأفريقي ، الذي اعتمدته الجمعية العامة بقرارها د/١٦١ المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٩ ، والى ضرورة تنفيذ أحكامه تنفيذاً تاماً ،

وإذ تشير أيضاً إلى تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (A/48/22) ، والى التقرير الرابع للأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان (A/48/691) ، وكذلك إلى تقريري الأمين العام عن النهج المنسق الذي تتبعه منظومة الأمم المتحدة في المسائل المتعلقة بجنوب أفريقيا (A/48/467 and Add.1) ، وعن اتخاذ تدابير متضادة وفعالة ترمي إلى استئصال نظام الفصل العنصري (A/46/499) ،

وقد درست التقرير المرحلي لفريق الخبراء العامل المخصص للجنوب الأفريقي
(E/CN.4/1994/15)

وإذ ترحب بالتطورات السياسية الإيجابية التي حدثت في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف المستأنفة ، والتي تقضي بإجراء انتخابات في ٣٦ - ٢٨ نيسان / أبريل ١٩٩٤ ، وإنشاء المجلس التنفيذي الانتقالي ، وإنجاز دستور المرحلة الانتقالية ، كما ترحب بالتدابير التالية لتشكيل لجنة الانتخابات المستقلة وهيئة الإذاعة المستقلة ،

وإذ ترحب أيضاً بموافقة الأطراف في المفاوضات المتعددة الأطراف على دستور المرحلة الانتقالية وعلى قانون الانتخاب ،

وإذ تلاحظ مع الارتياح ما ورد في دستور المرحلة الانتقالية من اعتراف بالعدد الكبير من المكوّن الدولي المتعلقة بحقوق الإنسان ،

وإذ تلاحظ أنه على الرغم من اتخاذ حكومة جنوب أفريقيا تدابير إيجابية ، منها إلغاء بعض قوانين الفصل العنصري الرئيسية وتعديل تشريع الأمن ، فإنه ما زالت توجد عقبات هامة تحول دون تحقيق مناخ يساعد على ممارسة النشاط السياسي الحر ،

وإذ تلاحظ أيضاً أنه على الرغم من اتخاذ حكومة جنوب أفريقيا خطوات إيجابية نحو تغيير نظام التعليم العنصري ، فإنه ما زالت توجد عقبات كثيرة ،

وإذ يقلقها بالغ القلق أن استمرار العنف لا يزال يهدد بتفويض عملية التغيير السلمي من خلال الانتخابات السلمية التي تقرر إجراؤها في ٣٦ - ٢٨ نيسان / أبريل ١٩٩٤ ،

وإذ تؤكد ضرورة تقوية وتعزيز الآليات المنشاة في جنوب افريقيا بموجب اتفاق السلم الوطني ، وتشدد على ضرورة تعاون جميع الاطراف في مكافحة العنف وممارسة ضبط النفس والمشاركة في الانتخابات المقبلة ،

وإذ ترحب باعتماد الفقرة ١٦ من الجزء "أولاً" والفقرة ١٩ من الجزء "ثانياً" من إعلان وبرنامج عمل فيينا الصادر عن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي انعقد في حزيران/يونيه ١٩٩٣ ، حيث رحب المؤتمر العالمي بالتقدم المحرز في إزالة الفصل العنصري وشجب استمرار أعمال العنف الهدافحة الى تقويض السعي لإزالة الفصل العنصري بطريقية سلمية ،

وإذ ترحب أيضاً بزيادة الاهتمام المولى من المجتمع الدولي لمسألة العنف في جنوب افريقيا ، ولا سيما وزع مراقبين من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية والكوندولث والاتحاد الأوروبي في جنوب افريقيا بغية تعزيز مقاصد اتفاق السلم الوطني وإجراء الانتخابات القادمة ،

وإذ ترحب بالتطور الايجابي الخاص بمنع صفة المواطن لسكان ما يسمى "الاوطان" ، وتلاحظ في نفس الوقت أن الإصلاحات الهدافحة الى ادماجهم في الإطار القانوني والسياسي والإداري لجنوب افريقيا لا تزال تفتقر الى التنفيذ الكامل ،

وإذ يقلقها أن الاحتجاز دون تهمة محددة لا يزال ممكنا من الناحية القانونية ، كما هو الحال مثلا بمقتضى القسمين ٣٩ و٥٠ من قانون الأمن الداخلي وبمقتضى قانون السلامة العامة ،

وإذ تشدد على أهمية إخضاع السلطات التي يتمتع بها وزير العدل والنظام في إعلان مناطق الاضطرابات وفرض لواحة الطوارئ لرقابة المجلس التنفيذي الانتقالي ،

وإذ يقلقها بالغ القلق أن بعض الأحزاب اليمينية و/أو "تحالف الحرية" وبعض الأقاليم تهدد بمقاطعة الانتخابات المقبلة ،

وإذ تقلقها شديد القلق أوجه التفاوت الاجتماعية - الاقتصادية في جنوب افريقيا وترافق الأثار السلبية للفصل العنصري على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لاغلبية شعب جنوب افريقيا ، وما يتترتب على ذلك بوجه خاص من آثار ضارة تلحق بالنساء والأطفال ،

وإذ ترحب بالمقابلات الناجحة بين حكومة جنوب أفريقيا والاطراف الرئيسية المعنية ، الرامية الى التوصل الى طرائق لوضع دستور ديمقراطي لا عنصري وإنشاء المجلس التنفيذي الانتقالي ،

وإذ تدرك الدور الهام الذي يمكن أن يؤديه المجتمع الدولي ومركز حقوق الإنسان في مساعدة حكومة جنوب أفريقيا الجديدة وشعب جنوب أفريقيا في التغلب على مخلفات الفصل العنصري وتعزيز احترام جميع حقوق الإنسان ، بما في ذلك حقوقه المدنية ، والثقافية ، والاقتصادية ، والسياسية ، والاجتماعية ،

١ - تحيط علما بال报 告 情 况 的 文 件 中 所 提 到 的 事 实 和 观 点 ， 并 表 示 赞 同 ；

الافريقي ، وتشيد بالفريق العامل لما أعده من وثائق مستوفاة عن حالة حقوق الإنسان في جنوب افريقيا ؛

٢ - تؤكد من جديد دعمها للنضال المشروع لشعب جنوب افريقيا من أجل القضاء الكامل على الفصل العنصري بالطرق السلمية ، وللحث في إقامة نظام ديمقراطي لا عنصري يتسق مع الشريعة الدولية لحقوق الإنسان ؛

٣ - تطلب إلى سلطات جنوب افريقيا أن تمارس بصورة فعالة مسؤوليتها عن الحفاظ على القانون والنظام ، ووقف العنف وملaqueة مرتكبيه وحماية جميع مواطنيها ، بغض النظر عن انتتمائهم السياسي ؛

٤ - تطلب أيضا إلى كل الاطراف الامتناع عن القيام بالمزيد من أعمال العنف ؛

٥ - تحث بقوة حكومة جنوب افريقيا على أن تنفذ تنفيذا تاما توصيات لجنة التحقيق في منع العنف العام والترهيب (لجنة غولستون) ، وأن تتعاون مع تلك اللجنة بغية إجراء المزيد من التحقيقات في طريقة أداء قوات الأمن والوحدات المسلحة الأخرى الموجودة لوظائفها وسير أعمالها ؛

٦ - تشن على الأمين العام للتدابير التي اتخذت من أجل معالجة مجالات القلق المتصلة بالانتخابات المقرر إجراؤها في ٢٦ - ٢٨ نيسان / ابريل ١٩٩٤ ، وتدعوه إلى تسريع تخطيط الطوارئ المتصل بدور الأمم المتحدة في هذا الصدد ؛

٧ - تؤيد توصيات الأمين العام لوزع مراقبين في جنوب افريقيا من أجل تعزيز أهداف اتفاق السلام الوطني ، وتحثه على موافلةتناول كل مجالات القلق في تقاريره التي تعد في نطاق اختصاص الأمم المتحدة ؛

- ٨ - تتحث جميع الأطراف بـاللحاج على تنفيذ الاتفاق على منح عفو عام غير مشروط لجميع الأشخاص الذين صدرت ضدهم أحكام قضائية بسبب انشطتهم المناهضة للفصل العنصري والتي قاموا بها لدوافع تعتبر سياسية ؛

- ٩ - تناشد المجتمع الدولي تقديم المساعدة إلى الجماعات ذات الأنشطة الإنسانية والجماعات المعنية بحقوق الإنسان ، وتعزيز دور هذه الجماعات في تقديم العون إلى ضحايا الفصل العنصري وإلى السجناء السياسيين المفرج عنهم ، وفي رصد حالة حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا ؛

- ١٠ - تتحث سلطات جنوب أفريقيا على الإسراع باتخاذ التدابير القانونية والإدارية اللازمة من أجل الإلقاء العاجل وغير المشروط لجميع ما تبقى مما يسمى "الأوطان" و"نظام البانتوستانيات" ، ودمجها كلها في جنوب أفريقيا ، وضمان تمكّن سكان تلك الأقاليم من المشاركة بحرية كاملة في الانتخابات ، وأن تكون جميع الأحزاب السياسية قادرة على إدارة حملاتها الانتخابية دون خوف من الترهيب ؛

- ١١ - تتحث أيضًا سلطات جنوب أفريقيا على أن تكفل عدم السماح لأي حزب بإحداث اضطرابات في العملية الديمقراطية المؤدية إلى الانتخابات المقرر إجراؤها في ٢٦ - ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤ ، وعلى أن تضمن إقامة عدد كاف من المقصورات الانتخابية في جميع أنحاء أراضي جنوب أفريقيا ؛

- ١٢ - تتحث كذلك سلطات جنوب أفريقيا على أن تعالج بجدية وبصفة عاجلة مشكلة الغلاحين المعدمين وأوجه التفاوت الجسيمة في ملكية الأراضي ، بفية تهيئة جو من الاستقرار الدائم في جنوب أفريقيا ؛

- ١٣ - تتحث مرة أخرى سلطات جنوب أفريقيا على إلغاء ما تبقّى من قوانين الفصل العنصري التمييزية ، وإدخال التدابير القانونية والإدارية اللازمة لتمحيص أوجه التفاوت الاجتماعية - الاقتصادية الراسخة ، وتنفيذ وتطبيق هذه التشريعات دون إبطاء في مجالات التعليم والمصحة والإمكان والرعاية الاجتماعية والعمل في المنازل والمزارع ؛

- ١٤ - تدعو حكومة جنوب أفريقيا الجديدة إلى أن تعتمد وتصادق على المكوّن الدولي الهامة لحقوق الإنسان ، بما في ذلك الاتفاقيات الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللإنسانية أو المهينة ، بالإضافة إلى تلك المكوّن التي وقعت عليها بالفعل ؛

- ١٥ - تدعى إلى الامتناعية عن نظام التعليم العنصري الحالي بنظام تعليمي لا عنصري ،
- ١٦ - تطلب إلى المجتمع الدولي دعم عملية الانتقال الهشة والحادمة الجارية في جنوب أفريقيا عن طريق اتخاذ تدابير مناسبة ،
- ١٧ - تكرر دعوة جميع الحكومات إلى أن تراعي كلها الحظر الالزامي على الأملحة والطلب الموجه إلى مجلس الأمن لمواصلة الرصد الفعال لتنفيذ هذا الحظر ، على نحو ما قرره مجلس الأمن في قراراته ٤١٨ (١٩٧٧) المؤرخ في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ ، و٥٨٤ (١٩٨٤) المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ، و٥٩١ (١٩٨٦) المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ،
- ١٨ - تحث جميع الأطراف في جنوب أفريقيا ، ومن بينها الأطراف التي لم تشارك بالكامل في المفاوضات المتعددة الأطراف ، على احترام الاتفاقيات التي تم التوصل إليها خلال المحادثات ، والإلتزام من جديد بالمبادئ الديمقراطية ، والاشتراك في الانتخابات ، وحل المسائل المتعلقة بالوسائل السلمية وحدها ،
- ١٩ - تحث بقوة المجتمع الدولي ، بعد اتخاذ الجمعية العامة القرار ١٤٨ المؤرخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ ، على أن تستجيب بسخاء وبصورة إيجابية للنداء الذي وجهه شعب جنوب أفريقيا لتقديم المساعدة إليه في التعمير الاقتصادي لبلده ولকفالة أن تبدأ جنوب أفريقيا الجديدة وجودها على أساس اقتصادي وطيد ،
- ٢٠ - تؤيد جهود الأمين العام وجهود جميع الأطراف المعنية في سبيل التنفيذ الفعال للخطط الخاصة بدور الأمم المتحدة في عملية الانتخاب ، بالتنسيق معبعثات الموفدة من منظمة الوحدة الأفريقية ، والكوندولث ، والاتحاد الأوروبي ، ومع المراقبين الموفدين من المنظمات غير الحكومية ،
- ٢١ - تحث حكومة جنوب أفريقيا وجميع الأطراف المعنية على إقامة نظام قضائي عادل وغير متحيز ، وعلى أن تتولى تأهيل وتطوير وتدريب قوة شرطة جديدة تكون مهمتها الأولى هي الحفاظ على القانون والنظام ،
- ٢٢ - تدعو مركز حقوق الإنسان إلى الاستجابة في الوقت المناسب ، وفق توجيهات الأمين العام ، لاحتياجات الأوضاع المتغيرة في جنوب أفريقيا خلال فترة الانتقال ، وذلك وفقاً لقرار الجمعية العامة ١١٦/٤٧ - ألف المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ ، و١٥٩/٤٨ - ألف المؤرخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ ،

٤٣ - تطلب بالإلغاء النهائي للمادتين ٢٩ و ٥٠ من قانون الأمن الداخلي وغير ذلك من اللوائح والتشريعات القمعية المتبقية ، مثل قانون السلامة العامة لسنة ١٩٥٣ ، والتي تتنافى مع المجتمع الديمقراطي الجديد لجنوب أفريقيا ؛

٤٤ - تطلب إلى مركز حقوق الإنسان أن يضع تحت تصرف الحكومة الجديدة لجنوب أفريقيا وشعب جنوب أفريقيا خبرته في مجال الخدمات الاستشارية من أجل المساعدة في إعداد برنامج للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان ، يستهدف تعزيز احترام جميع حقوق الإنسان ، والتغلب على مخلفات الفصل العنصري ، والنهوض بقدرات أعضاء الفئات المحرمة وطاقاتها ، مع الاهتمام الخاص بالنساء والأطفال ، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية ، وخاصة عن طريق التعليم والتدريب والإعلام ؛

٤٥ - تطلب إلى هيئات ووكالات منظمة الأمم المتحدة أن تشهد في إعداد وتنفيذ برنامج للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، بما في ذلك برنامج منظمة العمل الدولية من أجل تغيير قوانين العمل حتى تتفدو متسقة مع معايير العمل الدولية ؛

٤٦ - تطلب من فريق الخبراء العامل المخصص أن يواصل ، بالتعاون مع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري وغيرها من هيئات التحقيق والرصد ، فحصي الحالات بخصوص انتهاكات حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا ، بما في ذلك على وجه الخصوص التقارير عن تعذيب وسوء معاملة المحتجزين ووفاتهم ، وعن حالات انتهاك الحقوق النقابية ، وعن حالة النساء والأطفال ؛

٤٧ - ترحب بالدعوة الموجهة من حكومة جنوب أفريقيا إلى فريق الخبراء العامل المخصص لزيارة جنوب أفريقيا في أواخر هذا العام لجمع المعلومات عن الأفراد والمنظمات بغية الوقوف على حالة حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا ؛

٤٨ - ترجو من سلطات جنوب أفريقيا أن تضمن امكانية الوصول بحرية وبصورة سريعة إلى أي فرد أو منظمة وأن تقدم تعهداً راسخاً بأن يُمنح أي شخص أو منظمة توفر الأدلة حسانة من أي إجراء من جانب الدولة ؛

٤٩ - تطلب من فريق الخبراء العامل المخصص تقديم تقرير أولي إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين ، وتقديم تقريره النهائي إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الحادية والخمسين .
